

الجيل الأول من الوكلاء لدى المحاكم التونسية بين التكوين والممارسة (1885-1922).

محمد ضيف الله

المعهد العالي للتوثيق - جامعة منوبة.

المقدمة :

ارتكز نظام الحماية عند انتصابه في تونس على الازدواجية الإدارية والمؤسسية، وقد تجسم ذلك على المستوى القضائي، في ظهور المحاكم الفرنسية إلى جانب المحاكم التونسية سنة 1883، وظهر المحامون أو الأفوكاتية للترافع أساسا أمام المحاكم الفرنسية مقابل وكلاء أمام القضاء التونسي. وفي هذا الإطار صدر الأمر المؤرخ في غرة أكتوبر 1887 والخاص بتطبيق النظام الفرنسي على مهنة المحاماة في تونس⁽¹⁾، مقابل صدور الأمرين المؤرخين على التوالي عامي 1885 و1897 والخاصين بامتحان الوكلاء وتنظيم مهنتهم، وقد أرسيا هذه المهنة على قواعد جديدة، ورسميا خطوط تطورها إلى عام 1922. ولذلك اخترنا تاريخ صدور أول ذينك الأمرين حدا أول لهذا البحث، أما بالنسبة لعام 1922 فقد اخترناه حدا ثانيا لأهميته في تاريخ القضاء التونسي وفي تطور مهنة الوكالة تحديدا، إذ بعد أن بعثت وزارة العدلية التونسية في أفريل

(1) صدر هذا الأمر بإمضاء رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد جاء في فصلين اثنين ينص أولهما على ما يلي: "وظيف الأفوكاتو بالمملكة التونسية تجري عليه قوانين الأدب المحررة بالأمر المؤرخ في 20 نومبر (كذا) سنة 1822 لكن مهمي (كذا) كان عدد الأفوكاتوات المقبولين بالزمام فإن وظائف مجلس الأدب يجريها المجلس الحكمي"، الرائد التونسي، ع 10، بتاريخ 24 نوفمبر 1887.

1921⁽²⁾ بعثت في بداية سنة 1922 دروس الحقوق التونسية التي أصبح النجاح فيها شرطا إجباريا للحاق بمهنة الوكلاء⁽³⁾. وقد آذن ذلك ببداية جيل جديد من الوكلاء، ونهاية جيل سابق واكب مخاضات المهنة وتطوراتها.

من جهة أخرى، تطلق عبارة الوكيل على من ينوب غيره للقيام بمهمة ما، وهي بذلك متنوعة الاستعمال سواء في زمن الدراسة أو قبلها أو حتى في الوقت الحاضر⁽⁴⁾، لكن ما يهمنا هنا ما يلي :

وكيل الشرع : وكان يسمى أيضا وكيل خصام، وذلك قبل أن تبعث المحاكم الجهوية ويختص وكلاء الخصام بالنيابة عن المتخاصمين أمامها، في حين اقتصر دور وكيل الشرع على النيابة عن المتخاصمين أمام المحاكم الشرعية التي تنظر في المواريث وما يتعلق بالشؤون الزوجية وبعض القضايا الاستحقاقية⁽⁵⁾. ولا يصدر بشأن تسميته أمر علي، وإنما كان يعين في بداية عهد الحماية من قبل شيخ الإسلام، الذي يسلمه مكتوبا يذكره فيه بدوره، وأنه إنما قدم "ليخاصم ويناضل عن الحقوق ويراقب الله سبحانه وتعالى في حق موكله لاسيما الأيتام والأرامل والعجز ويراعي حقوقهم وأن لا يحجب عنهم في الأجر ويحتج لموكله بالحجج الحقة ويعلم أن الله تعالى منه بالمرصاد"⁽⁶⁾.

(2) بعثت وزارة العدلية بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 26 أبريل 1921.

(3) بعثت هذه الدروس طبقا للقرار الذي صدرت نسخته الفرنسية بالعدد 6 من الرائد التونسي بتاريخ 21 جانفي 1922 وصدرت النسخة العربية بالعدد 9 بتاريخ 1 فيفري 1922. وقد أمضى عليه كل من الكاتب العام للحكومة التونسية غابريال بيو (G. Puaux)، والمدير العام للعلوم والمعارف والفنون المستظرفة تيودور روسي (Th. Rosset).

(4) من بين المصطلحات المستعملة حاليا في تونس : وكيل الجمهورية ووكيل العبور والوكيل العقاري والوكيل التجاري، أما في زمن الدراسة وقبلها فنجد مصطلحات أخرى من بينها وكيل الزاوية وهو المتصرف في مداخلها ومصاريفها، ووكيل الوقف أو الحبس ويشرف على وقف أو أوقاف إحدى المؤسسات أو البلدان، ووكيل الدولة وله قبل الاحتلال دور قنصلي ثم أصبح هذا المصطلح في عهد الحماية مستعملا في الميدان القضائي بمعنى نيابة الحق العام.

(5) نشرة جمعية الوكلاء التونسية لسنة 1935-1936، المطبعة التونسية، تونس د.ت. ص 3.

(6) الأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت)، سلسلة ب1، صندوق 1، ملف 1، وثيقة 26، نص تقديم الحاج حمدة بن عبد الرحمن عراب الشريف العباسي وكيلا من قبل شيخ الإسلام أحمد بن الخوجة بتاريخ 16 محرم 1305 / 4 أكتوبر 1887.

إلا أن المحاكم الشرعية لم تكن حكرًا على هذا الصنف من الوكلاء وإنما كانت مفتوحة كذلك أمام صنف آخر أسمى درجة من وكلاء الشرع هم وكلاء الخصام.

وكيل الخصام : أو الوكيل الخاص ويعرف أيضا بالوكيل، وهو المكلف من قبل أحد المتخاصمين مقابل أجره للدفاع عنه أمام المحاكم التونسية، وبذلك يختلف مجال تدخله عن وكيل الشرع، ويصدر بتسميته أمر علي. أما تاريخيا فهناك من يعيد هذه المهنة إلى جذورها في التاريخ العربي الإسلامي (7)، غير أن الهام بالنسبة لنا هو أنها وجدت في تونس منذ ستينات القرن التاسع عشر، ثم اتجهت بعد انتصاب الحماية الفرنسية، نحو التنظيم والتطور بما يسمح لنا بالحديث عن مجتمع الوكلاء، فما هي الملامح العامة لهذا المجتمع ؟ وكيف تطورت المسالك المؤدية إليه ؟ وما تأثير التكوين على الممارسة ؟ وكيف كانت علاقة الوكلاء داخل الساحة القضائية وأساسا مع الأفوكاتية الذين كان يحق لهم الدفاع عن موكلهم أمام المحاكم الفرنسية والمحاكم التونسية معا (8) ؟ وكيف كانت علاقتهم مع السلطة ؟

أولا : ملامح مجتمع الوكلاء التونسيين :

للتعرف على مجتمع الوكلاء التونسيين خلال الفترة المدروسة، اعتمدنا عينة منهم نظنها ممثلة حيث أجرينا مقارنة بين أول لائحة للوكلاء صادرة سنة 1883 ولائحة سنة 1912. وقد تضمنت اللائحة الأولى 42 اسما، أما لائحة سنة 1912 فقد تضمنت 80 اسما، فوجدنا أن أسماء ثلاثة منهم فقط وردت في اللائحتين وهم : أحمد الصدام ومحمد العربي السباعي ومحمد الهنتاتي، وذلك يدل على أن سلك الوكلاء قد تجدد تماما خلال ثلاثين سنة. وللإحاطة بمجموع

(7) انظر مثلا : د. الشيباني بنبليغيث، النظام القضائي في البلاد التونسية 1857-1921، مكتبة علاء الدين، صفاقس 2002، ص 151.

(8) حول تاريخ المحاماة في تونس، انظر :

- محمد بن الأصفر، تاريخ المحاماة في تونس، الهيئة الوطنية للمحامين، تونس 1998 ؛
- Elise Helin, "La profession d'avocat en Tunisie (1883-1987)", *Correspondances*, n° 36, 1995, pp. 10-15 (compte-rendu d'un mémoire de DEA) ;
- Chawki Tabib, *Avocats et politique en Tunisie. Etude empirique*, mémoire de master, Faculté de droit et de sciences politiques-Tunis, 2006.

من دخل هذا السلك خلال الفترة وضعنا جدولاً بكل الوكلاء الذين حصلوا على الترخيص خلال الفترة بين 1896 و1922، فوجدنا أنهم بلغوا 112 وكيلًا، أما عدد المباشرين فكان في سنة 1912 في حدود الثمانين، وهم بالتالي يشكلون مجموعة لها وزنها الاجتماعي الهام. ومن المهم هنا إلقاء الضوء على توزيعهم حسب أماكن اشتغالهم وأصولهم الجغرافية بالإضافة إلى جنسياتهم.

(1) توزيعهم حسب أماكن اشتغالهم :

بقطع النظر عن القضاء الفرنسي الذي انسحب على البلاد التونسية منذ مارس 1883⁽⁹⁾، نشير إلى أن المنظومة القضائية التونسية خلال فترة دراستنا كانت تضم محاكم شرعية تنتظر في قضايا الأحوال الشخصية، وأخرى مدنية "لفصل النوازل الجناحية والمدنية"، وكانت الأولى أوسع انتشاراً، أما الثانية فتوجد على رأسها محكمة الوزارة التي ظهرت قبل الحماية حيث بعثت في أوت 1870 كقسم من أقسام الوزارة الكبرى ومن هنا جاءت تسميتها، وتنتظر في القضايا المدنية والجنائية⁽¹⁰⁾. وقد ظهرت إلى جانبها، بعد انتصاب الحماية، محاكم جهوية وضعت تحت نظر محكمة الوزارة، وتسمى "مجالس آفاقية" وتوجد بالمدن التالية : صفاقس وقابس وقفصة، وقد تأسست ثلاثتها في مارس 1896⁽¹¹⁾ ثم القيروان وسوسة، وتأسست في فيفري 1897 وأخيراً تأسست محكمة الكاف في ماي من نفس السنة. وقد اعتبرت تلك المحاكم دوائر حكومية أو قضائية، فكيف كان الوكلاء يتوزعون عليها ؟

تضمنت قائمة الوكلاء لعام 1912 ثمانين اسماً بعدما كان عددهم هذا يتراوح بين 67 و69 في اللوائح المنشورة سنوات 1905 و1908 و1910. وهم يتوزعون بصفة متفاوتة على الدوائر القضائية كما يظهر لنا من خلال الجدول التالي :

(9) بمقتضى قانون 27 مارس 1883 حول تنظيم القضاء الفرنسي بتونس.

(10) الشيباني بنبليث، النظام القضائي، نفس المرجع، ص 425.

(11) انظر الأمر العلي الصادر في 18 مارس 1896.

جدول 1 : تطور عدد الوكلاء لدى المحاكم التونسية (1905-1912) (12)

الدوائر القضائية	1905	1908	1910	1912
تونس	32	32	32	37
سوسة	8	8	8	9
القيروان	6	8	8	8
صفاقس	6	7	6	8
الكاف	6	5	4	7
قابس	6	5	5	6
قفصة	4	4	4	5
المجموع	68	69	67	80

نشير أولاً إلى أن العاصمة تستحوذ لوحدها على ما يزيد عن 46% من العدد الجملي للوكلاء، حيث وجد بها 32 على مجموع 68 سنة 1905 و 37 على مجموع 80 سنة 1912. وهذا يتلاءم من جهة أخرى مع وزنها الديمغرافي ومن جهة أخرى مع أهميتها في المنظومة القضائية بالبلاد، حيث توجد بها محكمة الوزارة وتنتظر في العدد الأكبر من القضايا وهو ما يتلاءم. أما بقية الوكلاء فيتوزعون على الدوائر القضائية الست المتبقية، حسب أهميتها. وتحتل الصدارة بينها محكمة سوسة عاصمة الساحل التونسي بثمانية وكلاء سنة 1905 وتسعة سنة 1912. ويمكن أن يضاف إليهم عدد آخر من الأفوكاتية الحاصلين على الترخيص للمرافعة أمام المحكمة التونسية بالمدينة، وقد أحصينا ما لا يقل عن 26 منهم فيما بين 1896 و 1922، نجد من بينهم ثلاثة تونسيين هم : حسونة العياشي وصالح بالعجوزة والبشير عكاشة. ولا شك أن ذلك يعكس الوضعية المتميزة للدائرة القضائية بسوسة التي تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد العاصمة.

أما بقية الدوائر فإنها باستثناء قفصة، اعتبرت في البداية متقاربة من حيث الأهمية بحيث كان يشغل بكل واحدة منها ستة وكلاء سنة 1905. لكن بعد

(12) وضعنا هذا الجدول اعتمادا على لوائح الوكلاء للسنوات المذكورة. وقد وردت أولاها في : محمد بن الأصفر، تاريخ المحاماة، نفس المرجع، ص 155-157، أما لوائح سنوات 1908 و 1910 و 1912 فقد وردت في : أ.ب.ت، ب 1، ص 170، م 7/2.

بضع سنوات، تبين أن تلك الدوائر متفاوتة الأهمية بحيث يمكن أن نلاحظ في عام 1912 وجود مجموعتين متميزتين: تضم الأولى كلا من القيروان وصفاقس بثمانية وكلاء لكل منهما، وهما بذلك تقتربان من دائرة سوسة. وتتشكل المجموعة الثانية من بقية الدوائر أي الكاف وقابس وقفصة.

وفي الجملة فإن كثافة الوكلاء تحددها أهمية الدوائر القضائية وأهمية المدن ذاتها. وقد لا يكون غير ذي فائدة دراسة توزيعهم داخل المجال الحضري لتلك المدن، غير أن الوثائق لا تسعفنا إلا بما يهم مدينتي تونس وصفاقس، حيث أن أغلب مكاتب الوكلاء تتركز في المدينة العتيقة قرب المحاكم، وبالتالي تكون قريبة من الحرفاء. وفي العاصمة تتوزع تلك المكاتب على 11 نهجا، أهمها على الإطلاق نهج سيدي بن عروس الذي توجد به محكمة الدرية وبه 19 مكتبا، وربما تقاسم وكيلان أو أكثر نفس المحل، مثلما هو الحال بالنسبة للمحل رقم 24 بنفس النهج حيث كان به الوكيلان محمد بورقيبة وعبد اللطيف بوعلاق والتحق بهما عام 1910 محمد القبائلي، كما عمل به فيما بعد الوكيل الشاذلي بن رمضان. كذلك بالنسبة للمحل رقم 7 كان به الوكيل أحمد السهيلي والتحق به عام 1910 محمد القلال الذي قدم من مدينة صفاقس. ثم يأتي نهج القصبة وبه 8 مكاتب، وتتوزع بقية المكاتب في أغلبها على الأنهج المحاذية مثل سوق الشواشية وبطحاء القصبة ونهج السيدة عجولة⁽¹³⁾، والملاحظ هنا أنه لا يوجد ولا مكتب واحد بالمدينة الحديثة. نفس هذه الظاهرة نجدها بمدينة صفاقس حيث تتوزع مكاتب الوكلاء كما يلي: ثلاثة ببطحاء باب جديد ومكتبان متجاوران بنهج العدول عدد 54 ومكتبان بنهج سيدي بلحسن. ولا شك أن هذا التشتت بالمجال الحضري للمدينة العتيقة حتمه وجود المحاكم بها، ولكنه من جهة أخرى يدل على أن المهنة بقيت ملتصقة بالمجتمع التقليدي أساسا، وهو ما يفسر هامشيتها.

(2) توزيعهم حسب أصولهم الجغرافية والاجتماعية :

لإعطاء فكرة عن الأصول الجغرافية للوكلاء التونسيين خلال هذه الفترة، اقتصرنا - اعتبارا في الواقع - على واحد وثلاثين منهم وهم الذين تم

(13) أما بالنسبة لشارع باب بنات، فيبدو أن أول من فتح مكتبه به من الوكلاء هو محمد القداشي حيث يقع مكتبه بالمحل عدد 50 وكان في بدايته بنهج القصبة.

تعيينهم دفعة واحدة بأمر مؤرخ في 5 أفريل 1898، ويشكلون 27% من مجموع الوكلاء الذين تم تعيينهم فيما بين 1896 و 1922. ونلاحظ بشأنهم أنهم ينحدرون من منطقتين رئيسيتين هما :

1- تونس العاصمة : في الصدارة وينحدر منها 13 وكلاء أي 38.7 بالمائة، ولا شك أن ذلك كان يعتبر طبيعياً لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بوزنها الديمغرافي ومنها ما يتعلق باحتضانها لأهم مؤسسات تعليمية مثل جامع الزيتونة، ومنها كذلك ما يتعلق بوجود أقدم المحاكم المدنية بتونس وهي محكمة الوزارة التي ظهرت سنة 1870.

2- منطقة الساحل التي ينحدر منها 9 وكلاء جدد من جملة من عين سنة 1898، أربعة منهم نسبوا إلى سوسة ونجد في هذه القائمة ألقاب الأكوادي والصيادي والسافي والمعمري. وبمراجعة القائمة التي تشمل بقية السنوات نلاحظ ألقاباً أخرى تعود إلى نفس المنطقة مثل : بوزقرو من المنستير والقصاب الهلالي...

أما بقية الوكلاء فينحدرون من دواخل البلاد، ويمكن توزيعهم على كل من الشمال الغربي ثم القيروان والجنوب. وبالنسبة للشمال الغربي : بلغ عدد الوكلاء الجدد سنة 1898 أربعة يتوزعون على لقبين : الباجي والبرقاوي، ثم تأتي مدينة القيروان: بثلاثة وكلاء، وقد وقع دعمهم في السنوات اللاحقة بوكلاء جدد، وأخيراً الجنوب بثلاثة وكلاء سنة 1898، اثنان منهم من جزيرة جربة والآخر من الحامة. والملفت للانتباه هنا أيضاً عدم وجود وكلاء من الجريد أو صفاقس. غير أنه في السنوات اللاحقة سيلتحق بالمهنة وكلاء جدد من هذه المناطق وخاصة من بينها توزر : اثنان، ومثل ذلك قفصة، بالإضافة إلى المجموعة الجمنية التي تعود أصولها إلى نفزاوة، وقد التحق بالوكلاء من بين أبنائها ثلاثة: أحدهم عام 1911 والآخران عام 1912. كما نضيف إلى الدواخل أيضاً قبيلة ماجر التي التحق بالوكالة من أبنائها اثنان وكان ذلك سنة 1905. وبذلك نلاحظ اتجاهها نحو التنوع في الانتماء الجغرافي للوكلاء، فماذا عن انتمائهم الاجتماعي ؟

بالنسبة لأصولهم الاجتماعية، فإننا لم نلاحظ من بين الوكلاء من ينتمي إلى العائلات الأرستقراطية الكبيرة مثل بالقاضي أو النيفر أو ابن عاشور

أو بيرم أو بالخوجة أو جعيط، حيث لم يوجد من ضمن 112 وكيلا عينوا فيما بين 1896 و1922 إلا واحد فقط ينحدر من عائلة بالخوجة هو محمد بن محمود بالخوجة الذي كان يعمل قبل ذلك في سلك العدلية وسمي وكيلا في 27 ديسمبر 1911⁽¹⁴⁾. ذلك أن تلك العائلات العلمية كانت تحرص على أن ينهي أبناؤها تعليمهم بما يجعلهم مرشحين لوظائف أهم من وظيفة الوكيل، وهذا ينطبق على العائلات العلمية بالمدن الداخلية مثل الفوراتي والشرفي بصفاقس⁽¹⁵⁾. وفي مقابل غياب هذه العائلات عن مهنة الوكالة، فإن حضورها كان مكثفا في الوظائف الدينية والقضائية والتدريسية.

كما يمكن أن نلاحظ أن عددا من الوكلاء ينحدرون من عائلات حديثة الاستقرار بالمدن الكبرى، فمن بين الوكلاء الذين ترشحوا على أساس أنهم من العاصمة، نجد ألقاب القليبي والسافي والقبائلي والتستوري. نفس الشيء بالنسبة للمدن الداخلية إذ نجد في سوسة لقب الأكودي أو الصفاقسي وفي القيروان لقب السوسي. ذلك أن هذه الفئات الاجتماعية "البرانية" لم تندمج بعد في مجتمعها "الجديد"، وليس بإمكانها أن تستثمر في التعليم حتى ينهي أبناؤها دراستهم. فكانت الشروط الميسورة للحاق بمهنة الوكالة، منفذا لهم لتحقيق رقيهم الاجتماعي. كما نضيف إلى تلك العائلات عائلات أخرى لم تستطع أن تصمد أمام التحولات التي عرفتها البلاد غداة انتصاب الحماية، ويمكن أن نستدل هنا بعائلتين من خلال اثنتين من أبنائهما تقلدا الوكالة وهما : أحمد القبائلي ومحمد شنيق⁽¹⁶⁾، اللذين يشتركان في كونهما تلقيا تعليمهما في المدرسة الصادقية، وإذ يؤكد الأول منهما على أصوله "العائلية النبيلة"، فإن الثاني ينحدر كذلك "من أقدم العائلات بتونس" والمشهورة "بشرف نسبها" حسب ما ورد في شهادة رئيس

(14) عمل عند بعث المحاكم الأهلية عام 1896 كاتب محكمة بقابس. انظر الأمر العلي المؤرخ في 25 أبريل 1896.

(15) حيث عين من العائلة الأولى مفتي صفاقس في مارس 1896 وهو عبد العزيز الفوراتي، ومن العائلة الثانية عين قاضي محكمتها في جانفي 1897 وهو محمود بن عبد السلام الشرفي.

(16) هو محمد بن الحاج حسن شنيق، ولد بتونس بنهج سيدي مفرج سنة 1863/1280م، وكان ضمن الدفعة الأولى من تلاميذ الصادقية، عمل مترجما بالإدارة منذ 18 جانفي 1886 وإلى موفى سنة 1904، حيث انتقل إلى مهنة الوكالة وتوفي سنة 1908. انظر : أ.وت، ب، 1، ص 168، ملف 7/1، الوثائق 1، 68، 70.

جمعية قدماء الصادقية⁽¹⁷⁾. وقد تشكى الأول بعد إيقافه عن العمل كوكيل من الصعوبات المادية التي أصبح يعاني منها حتى أنه يتحدث عن "البؤس المدقع" الذي وجد نفسه فيه⁽¹⁸⁾، كذلك فإن محمد شنيق قد مر بالفعل بوضعية صعبة نتيجة كثرة ديونه وانتهى به الأمر إلى أن بيعت عقاراته وحجز عُشْر مرتبته "فازدادت حالتي ارتباكاً" كما يقول⁽¹⁹⁾. ويشترك الرجلان في اعتبارهما أن المخرج لهما من وضعيتهما الصعبة هو اللحاق بمهنة الوكالة. إن حالة الرجلين يمكن اتخاذها كمؤشر على الصعوبات التي كانت تعاني منها هاتان العائلتان قبل أن تتجه بعض عناصرهما فيما بعد نحو التعاون مع النظام الاستعماري، إذ ظهر من إحداهما المحامي عبد القادر القبائلي الذي أصبح في العشرينات ناطقاً باسم المسلمين الفرنسيين، ومن الأخرى محمد شنيق الذي وصل في نفس الفترة إلى رئاسة القسم التونسي من المجلس الكبير⁽²⁰⁾.

3) توزيعهم حسب جنسياتهم :

إذا كان سلك المحامين المنتصبين في البلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية متعدد الجنسيات والأعراق والثقافات⁽²¹⁾، فإن مهنة الوكالة لم تكن حكراً على التونسيين المسلمين فقط، وإنما كانت مفتوحة على غيرهم من سكان البلاد من يهود وأوربيين، وذلك حتى قبل انتصاب الحماية، إذ نجد من ضمنهم

(17) أ.وت، ب، 1، ص 168، ملف 7/1، وث 1، رسالة من رئيس جمعية قدماء تلامذة الصادقية.

(18) أ.وت، ب، 1، ص 168، ملف 1/1، وث 11، مراسلته إلى الرئيس الفرنسي فاليري (A. Fallières)، د. ت.

(19) أ.وت، ب، 1، ص 168، ملف 7/1، وث 59، رسالة محمد شنيق إلى فيو مدير العنلية بتاريخ 12 ماي 1904.

(20) محمد شنيق (ماي 1889 - نوفمبر 1976)، هو ابن الوكيل محمد شنيق، درس بالمدرسة الصادقية دون أن يحصل على شهادتها، إذ اضطر ليلتحق بالعمل بعد وفاة والده، فعمل أولاً في مطحنة عبد الجليل الزاوش، ثم في الاتحاد التجاري التونسي الذي أقامه التجار الجرابية، وتمرس بعد ذلك بالمسائل الاقتصادية، ومنها اتجه نحو العمل السياسي. ترأس القسم التونسي من مجلس الكبير فيما بين 1922 و 1942، عينه المنصف باي وزيراً أكبر ثم عاد إلى نفس المنصب سنة 1950 في الحكومة التفاوضية الأولى التي استمرت إلى مطلع سنة 1952.

(21) انظر في هذا الإطار شهادة المحامي الفرنسي برونو بوكارا بمناسبة إحياء مئوية المحاماة بتونس : Bruno Bocara, "Le centenaire d'un grand barreau", *Gazette du palais*, du 22 mars 1998, mis en ligne le 19 avril 2004, URL: <http://www.chawkitabib.info/spip.php?article115>

الوكلاء اليهود الذين بلغ عددهم سبعة في لائحة الوكلاء المنشورة عام 1883 مقابل 24 وكيلًا من المسلمين و 11 وكيلًا أوروبًا⁽²²⁾. ولا شك أن أهمية عدد الوكلاء من التونسيين المسلمين، كان بحكم وزنهم الديمغرافي. أما ما يبدو من أن التوازنات قد تغيرت فيما بعد لفائدتهم حتى كادوا يحتكرون المهنة، فإن الحقيقة غير ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار فتحها أمام الأفوكاتية الذين كان أغلبهم من الأوربيين واليهود والذين كانوا يحصلون بصورة شبه آلية على الترخيص للقيام بدور الوكيل أمام المحاكم التونسية، حتى بلغ عدد تلك التراخيص 173 في الفترة بين 1896 و 1922، مقابل 112 فقط من الوكلاء التونسيين، وحتى لو أضفنا إلى هؤلاء مواطنيهم من الأفوكاتية المسلمين وعددهم 15⁽²³⁾، فإن أغلبية الذين كانوا يتولون الدفاع أمام المحاكم التونسية يبقون من الأفوكاتية اليهود والأوربيين.

كما نشير من جهة أخرى إلى أن لائحة الوكلاء التي تنشر سنويا لم تخلُ خلال الفترة المدروسة من عدد من اليهود، حيث نجد اثنين سميا عام 1885 أحدهما بالعاصمة هو جاك نطاف والآخر بصفاقس هو إسحاق بونان، وقد بقي كلاهما على اللائحة على الأقل إلى سنة 1912، وفي سنة 1911 أضيف إليهما حاي شمله الذي عمل بالعاصمة. كما نجد بدائرة صفاقس وكيلًا فرنسيًا هو لوي قارون (Louis Garonne) الذي نجح في امتحان الوكلاء وصدر الأمر بتسميته في منتصف سنة 1896⁽²⁴⁾، وبقي يظهر على لائحة الوكلاء على الأقل إلى سنة 1905.

وعلى أية حال، يبدو أن التنوع في سلك الوكلاء فضلًا عن أسباب أخرى حال دون ظهور جمعية تنظم صفوفهم أو تدافع عن مصالحهم المشتركة، إزاء ما يلاقونه من صعوبات ومن اختراق لمهنتهم من قبل الإدارة.

(22) محمد بن الأصفر، تاريخ المحاماة، نفس المرجع، ص 145-146.

(23) وعددهم خمسة عشر وهم على التوالي: أحمد بوحاجب (1898 ثم جدد له عام 1911) حسونة العياشي (1898) أحمد الغطاس (1900)، حسن القلائي (1903)، الشاذلي البكوش (1906)، علي باش حامبه (1907)، محمد بن علي النعمان (1908)، صالح بالعجوزة (1908)، أحمد الصافي (1909)، عبد القادر القبائلي (1912)، البشير عكاشة (1913)، الطيب الجميل (1915)، أحمد السقا (1917)، صالح فرحات (1919)، أحمد حمزة (1921).

(24) صدر الأمر العلي بتسميته مع ستة آخرين وذلك بتاريخ 8 جويلية 1896.

ثانيا: مهنة : مفتوحة على مصراعيها :

في الوقت الذي كانت فيه السلطة تقتّر بخصوص تعيين وكلاء جدد من بين الناجحين في الامتحانات، كانت المهنة مفتوحة على مصراعيها أمام الأفوكاتية ممن تلقوا تكوينهم في الجامعات العصرية بفرنسا خاصة. كما ساهمت السلطة من جهتها في تضيق الخناق على الوكلاء من خلال تعيين البعض من موظفيها كوكلاء دون إجراء الامتحان المطلوب.

(1) منافسة الأفوكاتية :

لعل أهم ما كان يقلق الوكلاء هو انفتاح مهنتهم بدون أي قيد أمام الأفوكاتية أو المحامين الذين كانوا يرافعون في الأصل أمام المحاكم الفرنسية، وقد سمح لهم المشرع بالحصول على الترخيص للنيابة عن موكلهم أمام المحاكم التونسية، دون الاضطرار إلى إجراء امتحان⁽²⁵⁾، ولا شك أن الوكلاء المباشرين كانوا يشعرون بالفرق في التكوين بينهم وبين الأفوكاتية، فلم تتبلور لديهم خلال الفترة أية مطالب جماعية بخصوص معاملتهم هم بالمثل في المحاكم الفرنسية.

أما من كانوا يشعرون بالضيم أكثر إزاء الأفوكاتية فهم ولا شك الناجحون في امتحان الوكلاء حيث كانوا يبقون في انتظار صدور الأمر بتسميتهم الأشهر العديدة، حتى لما يتملكهم اليأس يطالبون بتعيينهم وكلاء شرعيين راضين بمهنة أدنى من تلك التي ترشحوا لها. من ذلك مثلا أنه جرى امتحان الوكلاء في نوفمبر 1908، وأعلنت النتائج في حينها غير أن أول التعيينات لم تصدر إلا في منتصف سنة 1910 أي بعد عشرين شهرا تقريبا⁽²⁶⁾، بل أن عددا من الناجحين لم يعينوا إلى نهاية الفترة⁽²⁷⁾. وفي

(25) حيث ورد في الفصل السادس من الأمر العلي المؤرخ في 9 ماي 1897 ما يلي : "إن الأفوكاتيين المقيدين بالمحاكم الفرنسية والمحامين لدى المحاكم المذكورة يمكن تسميتهم وكلاء خصام بالمحاكم التونسية بدون الامتحان".

(26) حيث صدر أمر علي مؤرخ في 20 جويلية 1910 بتعيين ثمانية وكلاء جدد نصفهم من الإدارة العدلية. أما أول الناجحين في ذلك الامتحان وهو محمد الصغير القفصي فقد عين بأمر مؤرخ في 13 جويلية 1911.

الأثناء لم تغلق المهنة أمام الأفوكاتية إذ حصل عشرة منهم على الترخيص فيما بين مارس 1909 وماي 1910. وحتى خلال الحرب العالمية الأولى، لم يعين سوى اثنين من الوكلاء الجدد مقابل 14 من الأفوكاتية.

ومما ضيق الخناق على الوكلاء المباشرين هو أن الأفوكاتية المسموح لهم بالاستغلال بالمحاكم التونسية كانوا أكثر عددا من الوكلاء، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول 2 : عدد التراخيص الجديدة للنياية

عن الموكلين أمام المحاكم التونسية (1896-1914) (28)

السنة	الوكلاء	الأفوكاتية
1896	7	8
1897	0	7
1898	31	9
1899	0	1
1900	0	6
1901	0	6
1902	0	6
1903	20	7
1904	3	2
1905	10	8
1906	0	12
1907	1	12
1908	6	13
1909	0	9

(27) نذكر منهم كلا من الصادق بن إبراهيم وصالح بن محمد الشريف اللذين نجحا في الامتحان المذكور ولما طال بهما انتظار الأمر بتعيينهما، طالبا كل على حدة بالإذن لهما للعمل كوكيلين شرعيين. لكن يبدو أن الأمر بتعيينهما لم يصدر على الأقل إلى سنة 1918. انظر: أ.و.ت، ب1، صن 169، ملف 1/1، وث 8 وهي رسالة من الصادق بن إبراهيم بتاريخ 17 أكتوبر 1910 وكذا وث 10 وهي رسالة صادرة من صالح بن محمد الشريف بتاريخ سبتمبر 1909. وكلا الرسلتين موجهة إلى الكاتب العام للحكومة.

(28) وضعنا هذا الجدول اعتمادا على الرائد التونسي للسنوات المذكورة.

السنة	الوكلاء	الأفوكاتية
1910	7	3
1911	8	11
1912	5	9
1913	3	8
1914	1	4
1915	0	3
1916	0	2
1917	1	3
1918	0	2
1919	0	9
1920	6	4
1921	1	6
1922	2	3
المجموع	112	173

نلاحظ من خلال هذا الجدول :

- أن سنة 1898 تعتبر الانطلاقة الحقيقية لسلك الوكلاء، إذ شهدت تعيين أكبر عدد سنوي من الوكلاء الجدد خلال الفترة. والحقيقة أن ذلك يندرج في إطار أعم، حيث تأسست سنتي 1896 و1897 المحاكم الجهوية، وفي سنة 1897 أيضا صدر قانون الوكلاء.

- أن عدد الأفوكاتية الحاصلين على رخص النيابة أمام المحاكم التونسية، سجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة بين 1906 و1911، وهذه الفترة شهدت تبلور المدونة القانونية التونسية إذ صدر قانون العقود والالتزامات التونسية سنة 1906⁽²⁹⁾ وقانون المرافعات المدنية سنة 1910⁽³⁰⁾ والقانون الجنائي التونسي سنة 1912⁽³¹⁾. وستتدعم هذه المدونة القانونية بعد الحرب

(29) الأمر العلي المؤرخ في 15 ديسمبر 1906.

(30) الأمر العلي المؤرخ في 24 ديسمبر 1910.

(31) الأمر العلي المؤرخ في 6 جويلية 1912.

العالمية الأولى بصدر قانون المرافعات الجنائية سنة 1921⁽³²⁾. وبذلك فإن سلك الأفوكاتية هو الذي كان مؤهلاً أكثر لمواكبة تلك التطورات التي تشهدها الساحة القضائية، وهو ما يفسر تقدمهم المكثف نسبياً لنيابة المتخاصمين أمام المحاكم التونسية.

- أن الرسم البياني لتطور عدد الوكلاء خلال الفترة كان مسنناً، وقد سجلت الذروة خلال سنوات 1898 ثم 1903 بعشرين وكيلاً جديداً، و1905 بعشرة وكلاء وثمانية سنة 1911، مقابل انخفاضات تغطي مجموعها عشر سنوات كاملة منها أربع متوالية بين 1899 و1902. ولا شك أن عدم تعيين وكلاء جدد خلال تلك السنوات لم يكن يهدف إلى حماية المهنة إذ بقيت كما رأينا مفتوحة على مصراعيها أمام من أراد من الأفوكاتية، يضاف إلى ذلك أنها أصبحت مجالاً للتدخلات الإدارية المختلفة.

(2) تدخل الإدارة :

كان الامتحان منذ 1885 السبيل الوحيد للدخول إلى مهنة الوكالة وتأكد ذلك سنة 1897، غير أن الإدارة الاستعمارية ما لبثت أن سمحت لنفسها بتعيين البعض من موظفي العدلية والقضاة القدامى وكلاء دون أن يضطروا إلى إجراء امتحان، ومن أولهم محمد شنيق، المترجم بمحكمة الدريّة، إذ اضطر حسب قوله إلى التداين، وعجز على تسديد ديونه، فتوجه إلى مدير الأمور العدلية قائلاً "وأرغب من جنابكم إن لم تروا مانعاً إيدال وظيفي بولايتي وكيلاً ندافع على الخصوم لدى المحاكم التونسية، لما يؤمل من ذلك من النجاح بحول الله وعسى أن تتحسن حالتي"⁽³³⁾. ولم يتأخر الرد طويلاً إذ صدر الأمر بتسميته في موفى عام 1904⁽³⁴⁾، دون أن تكثر السلطات الاستعمارية على الأقل من حيث الشكل بمدى قانونية ما قامت به. ولم تلتفت إلى ضرورة معالجة الأمر إلا في بداية سنة 1907 حيث قامت بتعديل الأمر المؤرخ في ماي 1897⁽³⁵⁾، بما سمح

(32) الأمر العلي المؤرخ في 31 ديسمبر 1921.

(33) أ.و.ت، ب1، ص 168، ملف 7/1، وث 59، رسالة محمد شنيق إلى فيو مدير العدلية بتاريخ 12 ماي 1904.

(34) أمر علي بتاريخ 20 شوال 1322 / 27 ديسمبر 1904.

(35) انظر الأمر العلي المؤرخ في 8 جانفي 1907.

لها بتعيين عدد متزايد من الموظفين في سلك الوكلاء، ومن أوائلهم محمد القداشي وأحمد جابر الموظفين بالإدارة العدلية⁽³⁶⁾. وقد أحصينا بالنسبة لعام 1911 من بين ثمانية وكلاء جدد، أربعة لم يجروا الامتحان وهم: حاي شمله ومحمد حمزة اللذين كانا يعملان بالإدارة العدلية، وبوبكر بن ضو الجمي الذي كان من قبل قاضيا⁽³⁷⁾ وكذا محمد بن محمود بالخوجة الذي عمل كاتب محكمة بقابس. واستمرت مثل هذه التسميات بعد الحرب العالمية إذ عين سنة 1920 ستة وكلاء جدد كان من بينهم أربعة قضاة قدامى. وبذلك أصبح هؤلاء الموظفون يشكلون منافسا قويا للناجحين في امتحان الوكلاء. ولا شك أن تدخل الإدارة في المنافذ المؤدية إلى هذا السلك ساهم في تهميش دوره، في حين لم تعامل الإدارة الأفوكاتية نفس المعاملة إذ تركت أمرهم إلى عمادتهم.

ثالثا: بين التكوين والممارسة :

لقد وجد سلك الوكلاء قبل انتصاب الحماية، لكن يبدو أن الالتحاق به لم يكن عن طريق امتحان أو مناظرة، بل أن الشروط كانت يسيرة، أو على الأقل ليس من بينها الحصول على شهادة علمية معينة. وهو ما يعني أن الوكيل كان يستمد تكوينه وخبرته من الممارسة أساسا. فكيف تطورت الوضعية بعد انتصاب الحماية ؟

1) امتحان الوكلاء :

كان إجراء أول امتحان للوكلاء في منتصف سنة 1885، وقد خضع له الوكلاء القدامى بقطع النظر عن أقدميتهم وفيهم من كان قد قضى في المهنة آنذاك عشرين سنة. وكانت النتيجة أن ثمانية منهم - على الأقل - لم يتمكنوا من

(36) أ.و.ت، ب1، ص 168، ملف 9/1، مراسلة من إدارة العدلية إلى مدير قسم الدولة بتاريخ 26 فيفري 1908، ولم يتأخر الأمر العلي بتعيينه حيث صدر بعد ثلاثة أيام فقط وتحديدا يوم 29 فيفري 1908.

(37) يعود نقله للقضاء إلى ما قبل انتصاب الحماية، كما عمل بعدد من المحاكم التونسية منذ إنشائها، إذ عين في أبريل 1896 قاضيا في محكمة صفاقس ثم انتقل إلى سوسة والقيروان، وقد وقعت ترقية بتاريخ 22 ماي 1905 وعين رئيسا لمحكمة القيروان، ومنها انتقل إلى سوسة.

النجاح لأسباب تتعلق بمستواهم العلمي، وقد وضعنا قائمة فيهم مع ملاحظات لجنة الامتحان بشأنهم :

الاسم	رأي اللجنة (38)
محمد الطاهر بن عمر	خطب في الجواب خطب عشواء
إبراهيم كوهين قنونه	"أجوبة تدل على عدم كفاءتهم"
محمد بن العبيدي بن سلطان	
محمد العربي السباعي	"أسئلة لم يحسنوا الجواب عنها"
شوعه بن حونه بسيس	
بيشي شمامه	
بلحسن بن محمد بن سليمان الغطاس	اللجنة "لم تجده أهلا للخدمة التي يتعاطاها"
يعقوب بن مخلوف إبراهيمي	"اعترف بأنه لا يكتب ولا يقرأ باللغة العربية"

إن الملاحظات التي أبدتها لجنة الامتحان بخصوص أولئك الوكلاء، تشير إلى ضعف مستواهم اللغوي والقانوني، بل وحتى انعدام الحد الأدنى من التعليم بالنسبة للحالة الأخيرة إذ كان المترشح أميا لا يكتب ولا يقرأ. وربما لم يكن الأمر مختلفا كثيرا بالنسبة لبعض زملائه أو المترشحين الجدد للوكالة، فقد تبين لنا من خلال فحص المطالب الخطية التي تقدموا بها وأوراق الامتحان أن بعضهم كانوا يلجؤون إلى من يكتب لهم مطالب الترشح، ويكتفون هم بإضافة الاسم بخط مغاير⁽³⁹⁾. وبالتالي كان من اليسير للجنة آنذاك أن تتوصل إلى معرفة المستوى الحقيقي للوكلاء خاصة عند عجزهم عن الإجابة عن الأسئلة،

(38) وردت هذه الملاحظات على التوالي بالوثائق 1 و5 و17 و27 و32 ضمن : أ.وت، ب1، ص 170، ملف 1، وجميعها مؤرخة بين شهري ذي القعدة وذي الحجة 1302/أوت وسبتمبر 1885.

(39) انظر مثلا : أ.وت، ب1، ص 170، ملف 1، وث31 وهي رسالة من براهيم قنونة إلى الوزير الأكبر بتاريخ 5 ذي الحجة 1302/15 سبتمبر 1885.

وقد اقترحت طرح عدد منهم من "لائحة الوكلاء"، وهذا ما تم بالفعل، ولم يعد من تلك القائمة إلى المهنة إلا محمد العربي السباعي عام 1887.

وعلى أية حال فقد اتجهت المهنة بعد انتصاب الحماية نحو التنظيم. ويتمثل الإطار القانوني للحاق بها في ثلاثة نصوص قانونية أولها الأمر العلي المؤرخ في 28 ماي 1885 الذي جاء في ستة فصول ويتعلق بامتحان الوكلاء وترتيبهم⁽⁴⁰⁾. أما النص الثاني فهو الأمر العلي المؤرخ في 9 ماي 1897 والذي يتضمن 19 فصلا، ويمكن اعتباره قانونا أساسيا للمهنة، إذ احتوى شروط المشاركة في امتحان الوكلاء وتعيينهم وممارستهم للمهنة وعلاقتهم بموكليهم وبالمحكمة إلى غير ذلك⁽⁴¹⁾. وأخيرا جاء قرار 21 جانفي 1922 في ثمانية فصول ويتعلق بإحداث دروس الحقوق التونسية وبرنامجها واعتبار النجاح في امتحاناتها شرطا أساسيا للحاق بسلك الوكلاء⁽⁴²⁾.

وبالعودة إلى تلك النصوص، حددت ثلاثة شروط للمشاركة في امتحان للحاق بسلك الوكلاء وهذه الشروط هي:

1- العمر : وهو الشرط الأساسي الذي لم يتغير في الأمرين الأولين ويشترط على المترشح لامتحان الدخول إلى المهنة أن يكون له من العمر 25 سنة على الأقل⁽⁴³⁾. وأسقط هذا الشرط في القرار المؤرخ في 21 جانفي 1922 الذي يهتم للحاق بدراسة الحقوق التونسية، وقد اشترط لذلك أن يكون للمترشح سبعة عشر عاما، واعتبر الحصول على شهادتها شرطا للحاق بمهنة الوكلاء.

2- حسن السيرة : لم يحدد أي من الأمرين العليين الجهة التي تحكم على حسن سيرة الممتحن. ولكن من الواضح أن الإدارة هي التي تتولى ذلك، ثم تحويل الأمر إلى لجنة الامتحان، قصد استعمالها لرفض مطالب بعض المترشحين. من جهة أخرى، لم يحدد القانون مقاييس حسن السيرة، ولكن الأكيد

(40) أ.و.ت، ب 1، ص 170، م 1/2، و 7.

(41) صدر بالرائد التونسي، عدد 38 بتاريخ 11 ماي 1897، ص 1-2.

(42) هذا القرار غير مؤرخ إلا أن النسخة الفرنسية منه صدرت بالرائد التونسي عدد 6 المؤرخ يوم 21 جانفي 1922 أما النسخة العربية فقد صدرت بالعدد 9 بتاريخ 1 فيفري 1922.

(43) نص على ذلك الفصل الثاني من أمر 28 ماي 1885، والفصل الثالث من أمر 9 ماي 1897.

أنها بالمعنى الأخلاقي والاجتماعي، وهو أمر مفهوم بالنسبة لميدان العدالة، ويضاف إلى ذلك حسن السيرة بالمعنى السياسي.

3- المستوى التعليمي : لقد اشترط أمر 1885 على المترشح "معرفة القراءة والكتابة باللغة العربية وأصول الفقه الإسلامي وقوانين دولتنا" (الفصل 3). ثم جاء الأمر العلي لعام 1897 ليؤكد على نفس المواد تقريبا بحيث حدد مواد الامتحان الكتابي في اللغة العربية والفقه ومواد الشفاهي في النحو العربي والفقه الإسلامي والقوانين الإدارية وتشكيل المحاكم العدلية والطرق الواجب اتباعها في المرافعات (الفصل 4). وسواء بالنسبة للأمر الأول أو الثاني، فإن المترشح لا يطالب بأية شهادة علمية، وهو بذلك معفي حتى من الشهادة الزيتونية، فضلا عن غيرها. ونشير هنا إلى أن أغلب المترشحين درسوا بجامع الزيتونة وهم بالتالي متمكنون من الحد الأدنى من مبادئ اللغة العربية والفقه الإسلامي. كما نجد إلى جانبهم آخرين ممن درسوا بالمدرسة الصادقية ويجيدون، إلى جانب العربية، اللغة الفرنسية، ويمكن أن نذكر من بينهم محمد شنيق الذي عمل مترجما بالإدارة فيما بين 1886 و 1904 قبل أن يلتحق تلك السنة بسلك الوكلاء، وكانت بعض مراسلاته مع الإدارة تتم بالفرنسية⁽⁴⁴⁾، كذلك أحمد القبائلي الذي سمي وكيلا عام 1898 ثم فصل عام 1903، ليعود من جديد عام 1911، وقد وجه في الأثناء رسائل مطولة بالفرنسية إلى كبار المسؤولين الفرنسيين⁽⁴⁵⁾. ويمكن أن نذكر كذلك محمد بورقيبة الذي تلقى تعليمه بالزيتونة ولكنه أجهد نفسه في تعلم اللغة الفرنسية حتى أجادها⁽⁴⁶⁾، وعلي بن الحاج محمد بن عمر الذي التحق بالمهنة في مطلع عام 1908 وعين في البداية للعمل بقفصة قبل أن ينتقل منها إلى دوائر أخرى، وقد كان له تكوين ابتدائي في الفرنسية إلى جانب تكوينه المتين في العربية⁽⁴⁷⁾.

(44) أ.وت، ب، 1، ص 168، ملف 7/1، انظر مثلا الوثيقة 31 بتاريخ 18 جانفي 1908 وقد تشكى فيها من أحد موكله.

(45) أ.وت، ب، 1، ص 168، ملف 1/1، الوثائق 1 و 11 و 13 وهي رسائله على التوالي إلى كل من وزير الداخلية الفرنسي ورئيس الجمهورية الفرنسية فاليار (Fallières) والكاظم العام للحكومة التونسية.

(46) Sadok Zmerli, *Figures tunisiennes, les successeurs*, MTE, Tunis 1967, p. 250.

(47) محمد حمدان، *أعلام الإعلام في تونس*، مركز الوثائق القومي تونس 1991، ص 251.

إلا أن معرفة اللغة الفرنسية لم تكن مطلوبة لتولي الدفاع أمام المحاكم التونسية، ولذلك لم ينص عليها الأمر المنظم لامتحان الوكلاء وإنما نص على مواد أخرى من بينها إلى جانب اللغة العربية والفقہ الإسلامي، معرفة المواد القانونية. ونشير هنا إلى أن تعليم هذه المواد لم يكن متاحاً في أي مؤسسة تعليمية أخرى بما في ذلك المدرسة الخلدونية التي تأسست سنة 1896، ولم تتأسس دروس للحقوق إلا سنة 1907 وكان يقوم بها مدير العدلية وأحد القضاة⁽⁴⁸⁾، قبل أن يقع إدراجها في صلب برنامج المدرسة العليا للغة العربية والأدب سنة 1922 لتصبح منذئذ شرطاً ضرورياً للحاق بالمهنة. وقد كانت هذه الدروس تدوم سنتين بحيث تدرس في أولاهما المواد التالية: عموم القوانين التونسية، القانون الجنائي التونسي، تمهيد درس القانون. وتدرس في السنة الثانية مواد: القانون المدني التونسي (مجلة الالتزامات)، وقانون المرافعة الجنائية، وقانون المرافعة المدنية، والعقود⁽⁴⁹⁾. إلا أن هذا لا يهم الجيل الأول من الوكلاء الذين أجروا امتحانات الوكالة دون الاضطرار إلى دراسة تلك المواد القانونية.

ومهما يكن من أمر فإن شروط المشاركة في الامتحان بالنسبة لهم، قد لا تحترم من قبل الإدارة ذاتها حيث قد تتدخل لفائدة أحد المترشحين مثلاً حدث في الامتحان الواقع في جوان 1896 حيث تقدم 16 مترشحاً نجح منهم سبعة⁽⁵⁰⁾ وكان من ضمن المقبولين لوي قارون (Louis Garonne) وهو فرنسي حديث عهد بالاستقرار بالبلاد التونسية آنذاك، وقد استقر بصفاقس منذ سنة 1891. وقد اعترف على ورقة امتحانه بأنه لا يفهم الكتابة العربية طالباً من "سعادة الفقه (سعادة الفقهاء) المكلفين بالامتحان يسعدوني (أن يساعدوني) لأنني فرنساوي ولم نقدر نفهم الكتيبة (الكتابة) والأوغة (اللغة) كيف مسلم لوغته (لغته) وقوانينه"⁽⁵¹⁾. ورغم أجوبته المقتضبة جداً وخطه الرديء وكثرة أخطائه، فقد

Rafik Dey Daly, "Du 'oukil' à l'avocat", *Gazette du palais*, du 22 Mars 1998, mis en ligne le 15 juin 2007, URL: <http://www.chawkitabib.info/spip.php?article111>

(49) الرائد التونسي، العدد 9، بتاريخ 1 فيفري 1922. قرار بإمضاء كل من الكاتب العام للحكومة التونسية والمدير العام للعلوم والمعارف والفنون المستظرفة.

(50) أ.وت، ب1، ص 170، ملف 1/ 2، و 6.

(51) أ.وت، ب1، ص 170، ملف 1، ورقة لوي قارون في الامتحان الذي جرى في أوت 1885.

كان من المقبولين. وليس ذلك فيما نعتقد إلا لأنه موصى عليه من قبل إحدى الدوائر الاستعمارية. كما لاحظنا من خلال مراجعة أوراق الامتحان أن مثل ذلك التدخل قد لا يكون استثنائياً. وتكفي هنا العودة إلى إجابة مترشح آخر هو محمد بن أحمد الإمام الذي نجح هو أيضاً في امتحان 1896، وعين بسوسة واستمر اسمه على لائحة الوكلاء سنوات طويلة. وقد تفحصنا ورقة امتحانه، وتوصلنا إلى أنه لم يجب على سؤال من بين الأسئلة الستة المطروحة. وتميزت أجوبته باقتضابها الشديد حيث كانت إجابته على ثلاثة أسئلة في 16 كلمة، ولم تتجاوز إجاباته على كل الأسئلة 41 كلمة، في حين أن الأسئلة صيغت في 128 كلمة⁽⁵²⁾. ولا شك أن ذلك الاقتضاب يعتبر مخلاً بالنسبة لمهنة الوكيل الذي يشترط فيه الإسهاب والتوسع والاسترسال. غير أن اللجنة لم تنتبه إلى هذا الأمر إما بسبب استجابتها لتدخل ما لفائدة المترشح، أو لقصورها عن إدراك ما هو مطلوب من مهنة الوكيل. وسواء كان هذا أو ذاك فإنه لا يسهم في الرفع من مستوى هذه المهنة.

والحقيقة أن النتائج التي تعلن عنها لجنة الامتحان كانت تثير أحياناً احتجاج بعض المترشحين أنفسهم. من ذلك الاحتجاج الذي كتبه محمد العربي السباعي إثر فشله في امتحان عام 1885، مطالباً بإعادة الإصلاح "فإن قلتم وجه المنع قصورنا عن الجواب فهذا غير مسلم بل الغير صائب من أجوبتنا (...)" والمشاهدة أقوى دليل بحضور عين جوابنا وأجوبتهم". معلناً عن تشبّهه بحقه: "فلست تارك (كذا) لحقي حيث كانت هاته صناعتني وبلغت سنّ الكبر ولا قدرة لي على خدمة الحزام، وهي لنا بالاستحقاق"⁽⁵³⁾. وبالفعل فإن رسالته تدل على أن الرجل متمكن من التحرير والمحاجة، ولم تمر غير سنتين حتى صدر الأمر بتسميته.

ومما نال من قيمة الامتحان على بساطته تنقيح الأمر العلي لعام 1897 بحيث سمح للإدارة العدلية باقتراح البعض من موظفيها للحاق بمهنة الوكلاء. وسوف ننتظر بعث وزارة العدلية وخاصة تدريس الحقوق التونسية عام 1922 حتى يتحسن مستوى الوكلاء عما كانوا عليه قبل ذلك.

(52) أ.و.ت، ب1، ص 170، ملف 2/1، و 25. ورقة امتحان محمد بن أحمد الإمام.

(53) أ.و.ت، ب1، ص 170، ملف 1، و 6 رسالة محمد العربي السباعي إلى رينو بتاريخ 13 حجة 1302/23 سبتمبر 1885.

وعلى أية حال فإن المستوى التعليمي للوكيل خلال الفترة المدروسة كان متواضعا حتى بالنسبة لمقاييس ذلك العصر، وتكفي هنا مقارنته بالقضاة فضلا عن الأفوكاتية. فبالنسبة للقضاة، كان يشترط فيهم أن يكونوا من بين المدرسين بجامع الزيتونة وبالتالي من المفترض أن يكونوا قد تخرجوا منه، أو أن يكونوا محرزين على شهادة فرنسية في دراسة القانون (54)، كذلك بالنسبة للأفوكاتية الذين يجب أن يكونوا محرزين على شهادتهم من إحدى كليات الحقوق.

(2) الممارسة :

إن من شأن التساهل في شروط اللحاق بمهنة الوكلاء، فضلا عن تدخل الإدارة في تسمية بعضهم - كما أشرنا إلى ذلك أعلاه - أن لا يساعد على تحسين مستواهم المهني، وهو ما أثر في نهاية المطاف على علاقتهم مع جميع الأطراف وخاصة مع الموكلين. وهنا فإن أسباب الاختلاف بين الجانبين تتعلق بأحد أمرين إما الأجرة أو عدم قيام الوكيل بواجبه.

فبالنسبة لأجرة الوكيل، حدد أمر 9 ماي 1897 عددا من الضوابط بشأنها فقد جاء في الفصل الحادي عشر منه ما يلي: "إن أجر وكلاء الخصام يكون قدره على مقتضى ما وقع عليه الاتفاق بينهم وبين منوبيهم غير أنه لا يجوز لهم أن يشتركوا مع منوبيهم في ربح دعوى أعني أن يشترطوا على منوبيهم محاصصتهم فيما يتحصل من الدعوى إن ربحوها" (55). وإذا كان مقدار الأجرة قد ترك للتوافق بين الوكيل وموكله، فإن من شأن ذلك أن يصبح مجالا للخلاف بينهما. وقد حاولنا أن نستكشف مقدار الأجرة التي يحصل عليها الوكيل خلال هذه الفترة، اعتمادا على الوثائق التي نشأت بسبب الخلاف بين بعض الوكلاء وموكلهم. وتوصلنا إلى إقامة الجدول التالي :

(54) الأمر العلي المؤرخ في غرة جانفي 1909. انظر كذلك قرار الوزير الأكبر المؤرخ في 16 جويلية 1910 بخصوص إجراء امتحان على خطط قضائية ليوم 26 ديسمبر 1910.

(55) الرائد التونسي، عدد 38 بتاريخ 11 ماي 1897، أمر علي بتاريخ 9 ماي 1897.

نماذج من أجره الوكيل

الوكيل	الدائرة	الأجرة (فرنك)	التاريخ	ملاحظات
محمد شنيق	تونس	100	1907	تتعلق القضية بوصية
محمد شنيق	تونس	30	1907	
محمد شنيق	تونس	35	1908	
أحمد القبالي	تونس	57	1914	
الحاج حسن القليبي	صفاقس	50	1921	
محمد زروق		أكثر من 135	1921	نازلة شرعية
	تونس	170	1927	نازلة شرعية

نشير أولاً إلى الاختلاف الكبير بين مقادير الأجرة حتى لدى نفس الوكيل وفي نفس التاريخ. وهذا الاختلاف قد يصل إلى 1 على ثلاثة، وربما يتعلق الأمر بنوعية الحريف والقضية. إلا أن ما نلاحظه من خلال الوثائق هو أن الوكلاء كانوا في العادة يشتكون من عدم حصولهم على أجرتهم، في حين أن الموكلين يشتكون من أنهم لم يتسلموا وصلاً في المبالغ التي سلموها لموكليهم. وفي بعض الأحيان كانوا يرسلون الأجرة عن طريق البريد حتى يحتفظوا بالوصل للاستظهار به عند الحاجة. حتى أن أحد الوكلاء وهو محمد شنيق عندما تشكى من أن موكله لم يسلمه أجرته استظهر الموكل بوصل الحوالة البريدية (56).

كما كان الخلاف يقع أحياناً حول المبلغ في حد ذاته فكان المبلغ الذي يذكره الموكل أرفع من المبلغ الذي يعلن عنه الوكيل، لأسباب تتعلق بالأداءات الضريبية كما هو واضح. من ذلك أن خلافاً جد بين حريف ووكيله محمد بن إسماعيل زروق ادعى الأول أنه سلم لوكيله 234 فرنكاً وأنه طوّل بعد فصل

(56) أ.وت، ب1، ص 168، ملف 7/1، و 20، وهي مراسلة من عامل باجة إلى الوزير الأكبر بتاريخ 4 ماي 1908.

النازلة بمائتي فرنك أخرى، غير أن هذا الوكيل اعترف بتوصله ب135 فقط وأنه مازال يطالب بأجرته (57). وفي مثل هذه الحالات، قد يطالب الوكيل كما ينص على ذلك القانون بتحكيم وكيلين أو اثنين من الأفوكاتية لتقدير أجرته (58).

الجانب الثاني من الخلاف بين الوكلاء وموكليهم يتعلق بأداء الوكلاء لدورهم وربما يظهر ذلك بعد صدور الأحكام، فقد يتهم الموكلون وكلاءهم بعدم القيام بواجبهم أمام المحكمة. ويمكن أن نذكر فيما يلي نماذج من الشكاوى التي تقدم بها بعض الحرفاء، والتي تشكك في مهنية ونزاهة الموكلين :

- الشكاوى التي تقدم بها أحد أحفاد الولي صالح بوحبل بمنطقة القيروان، متهما وكيله أحمد القبائلي بأنه "باع النازلة إلى خصمنا" وأنه "ليس تكلم علينا" (59). والشكاوى الأخيرة رفعت ضده أكثر من مرة، وقد شهد بها القاضي المالكي نفسه (60).

- الشكاوى التي قدمت سنة 1924 بالوكيل محمد القداشي، نتيجة تأخر النظر في قضيتين كلف بهما، وكانت إحدهما قد بدأت سنة 1906 أي قبل ست عشرة سنة كاملة دون أن تنتشر (61). وقد أرجع الوكيل ذلك إلى ضياع الأوراق لدى المحكمة الشرعية بينما ذكر القاضي بأنها لم تنتشر نتيجة غياب طرفيها (62).

(57) أ.وت، ب1، صن 168، ملف 10/1، وثيقة 17، مراسلة الوكيل محمد زروق إلى مصطفى دنقزلي وزير القلم والاستشارة بتاريخ أفريل 1921.

(58) المصدر نفسه.

(59) أ.وت، ب1، صن 168، ملف 1/1، وث 5، رسالة موجهة إلى الوزير الأكبر يوسف جعيط بتاريخ أكتوبر 1914.

(60) أ.وت، ب1، صن 168، ملف 1/1، وث14 رسالة وجهها القاضي المالكي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 4 سبتمبر 1900.

(61) أ.وت، ب1، صن 168، ملف 9/1، وث 11 نسخة مراسلة من وزير العدلية إلى القاضي المالكي بتاريخ 2 ديسمبر 1924.

(62) أ.وت، ب1، صن 168، ملف 9/1، وث 4 رسالة محمد الصادق النيفر القاضي المالكي إلى الطاهر خير الدين وزير العدلية بتاريخ 8 ديسمبر 1925.

- الشكاوى ببعض الوكلاء واتهامهم بالتهاون في القضايا التي كلفوا بها أو التغيب عن حضور جلسات المحكمة، ومن بين من رفعت ضدهم مثل هذه الشكاوى يوسف زويتن⁽⁶³⁾ وحسن القليبي⁽⁶⁴⁾.

بالإضافة إلى هذا النوع من الممارسة المتعلقة بالمهنة، من المهم الإشارة إلى نوع آخر من الممارسة ونعني بها انخراطهم في الشأن العام واهتمامهم بالقضايا السياسية. بمعنى هل كان للجبل الأول من الوكلاء دور سياسي ما ؟

(3) السياسة :

لم نحص من بين 122 أسندت لهم خطة الوكالة فيما بين 1896 و 1922، إلا أقل من عشرة كان لهم دور سياسي ما، بعضهم في الصف الوطني والبعض الآخر في الصف المقابل. وقد ظهر بعضهم في الميدان الصحفي والثقافي سواء قبل الحرب العالمية الأولى أو بعدها. ومن أبرز من ورد اسمه في مدونة الحركة الوطنية : محمد بورقيبة الذي دخل سلك الوكلاء سنة 1902 وقد نعتة صديقه الصادق الزمرلي بالصحافي والسياسي، وهو ينحدر من عائلة من أصول تركية، وكان له تكوين تعليمي تقليدي حيث حفظ القرآن الكريم وانخرط في التعليم الزيتوني. ثم اتجه إلى عالم الصحافة التي أكسبته القدرة على التحرير والكتابة، مثلما صقلت مهنة الوكالة قدرته على الخطابة. وهو ما هيأه للنشاط السياسي في صلب حركة الشباب التونسي منذ تأسيسها⁽⁶⁵⁾، ثم كان في العشرينات من مؤسسي الحزب الإصلاحي عام 1921⁽⁶⁶⁾. ومن بين الوكلاء الذين اتبعوا نفس المسار أحمد بن نيس الذي نشط هو أيضا في حركة الشباب التونسي⁽⁶⁷⁾ ثم كان من أبرز مؤسسي الحزب الإصلاحي. وكان كلاهما قد نشطا في الحزب الحر الدستوري التونسي عند تأسيسه، تماما مثل وكلاء

(63) أ.و.ت، ب، 1، ص 168، م 16/1، ملف به 26 وثيقة مؤرخ فيما بين 1920 و 1926.

(64) أ.و.ت، ب، 1، ص 168، م 13/1، ملف به 14 وثيقة مؤرخ فيما بين 1912 و 1929.

(65) Sadok Zmerli, *Figures tunisiennes*, op. cit. p. 249.

(66) علي الزبيدي، الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومكتبة علاء الدين صفاقس 2007، ص 618.

(67) Daniel Goldstein, *Libération ou annexion, aux chemins croisés de l'histoire tunisienne 1914-1922*, MTE, Tunis 1978, p. 19.

آخرين من بينهم: محمد بن عمار ويوسف بن أحمد زويتن الذي شارك في وفد الحزب إلى باريس وعوقب نتيجة ذلك بإيقافه عن العمل لمدة ثلاثة أشهر في صائفة 1920⁽⁶⁸⁾. وإلى جانب ذلك برز أولئك الوكلاء في الميدان الصحافي، إذ أصدر محمد بورقيبة جريدتين هما "نتائج الأخبار" و"لسان الحق"، وساهم أيضا بالكتابة في غيرهما من الصحف⁽⁶⁹⁾. وكان له فضلا عن ذلك اهتمام بارز بالمرسح، إذ كان من بين مؤسسيه في تونس، وقد نشط في أوائل الجمعيات المسرحية متمثلة في: جمعية "الجوق المصري التونسي" سنة 1909 و"جمعية الشهامة العربية" التي تأسست في ديسمبر 1910 و"جمعية الآداب العربية" التي تأسست في مارس 1911⁽⁷⁰⁾.

وفي مقابل أولئك الوكلاء نجد آخرين كانوا أقرب إلى الإدارة الفرنسية، وليسوا بالضرورة من أولئك الذين عملوا في صلبها أو تدخلت من أجل تعيينهم وكلاء. ونشير هنا خاصة إلى أحمد القبائلي الذي عين وكيلا في سنة 1898 ثم أوقف عن العمل بمقتضى أمر علي صادر سنة 1903. فاتجه إلى ميدان الصحافة ليصدر جريدة "إظهار الحق" في السنة الموالية، والتي استغلها ليبين حسن نواياه إزاء فرنسا وذلك من خلال مساندتها بخصوص الموقف في المغرب الأقصى⁽⁷¹⁾. وفي سبيل عودته إلى مهنته كاتب كبار المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الفرنسية أرماند فاليار، معربا عن ولائه التام للدولة الفرنسية. وانتهى الأمر سنة 1911 بصدر أمر علي جديد بتسميته وكيلا. كما يمكن أن نذكر في نفس هذه المجموعة الوكيل محمد الصالحي الذي أرسله نظام الحماية إلى مؤتمر الخلافة المنعقد بالقاهرة سنة 1926⁽⁷²⁾.

إن تدني عدد الوكلاء المهتمين بالشأن العام يعكس في جانب منه تواضع مستواهم التعليمي والثقافي، وحتى من انخرطوا منهم في الحركة الوطنية

(68) أ.و.ت، ب، 1، ص 168، ملف 16/1، و 19 وهي عبارة عن رسالة وجهها إلى أحد حرفائه بالجريد بتاريخ 25 جويلية 1920.

(69) Sadok Zmerli, *Figures tunisiennes, op. cit.* p. 245-246.

(70) الزيدي، الزيتونيون، نفس المرجع، ص 86.

(71) أ.و.ت، ب، 1، ص 168، ملف 1/1، و 11.

(72) انظر بحث محمد الشعبوني حول الوكيل محمد الصالحي، ضمن هذا العدد من روافد.

سرعان ما انزاحوا نحو مواقف مهادنة من خلال الانتماء إلى الحزب الإصلاحي، ولم يبرزوا في كل الحالات من ضمن القيادات الأولى للعمل الوطني، خلافا لزملائهم من الجيل الثاني وخاصة خلافا للمحاميين الذين كانوا أكثر جرأة والذين تبوؤوا عن جدارة قيادة الحركة الوطنية في العقود اللاحقة.

الخاتمة

لقد واكب الجيل الأول من الوكلاء التونسيين تطور المنظومة القضائية التي اكتملت في بداية العشرينات مع بعث وزارة العدلية، وكان اهتمامهم منكبا أساسا على الشؤون الخاصة، ولم يظهر من بينهم إلا عدد ضئيل ممن كان لهم اهتمام بالشأن العام. والحقيقة أن هذا الجيل لم يتمكن، لأسباب خاصة به أو تعود للظرفية العامة، من فرض نفسه على سلطات الحماية التي بقيت تتحكم في منافذ الدخول إلى المهنة، ولم تعترف بجمعية الوكلاء التونسيين عند تأسيسها سنة 1907.

ملحق

قائمة الوكلاء المرخص لهم فيما بين (1896-1922)

1896

محمد بن أحمد بن سلامة	الحاج علي بن عبد الله الوسلاتي
محمد قنّاقجي	محمد بن علي بن عبد القادر من قفصة
محمد بن أحمد بن الإمام	لوي فارون
المختار بن أحمد الصالحي	

1898

محمد بن نيس	علي بن الحاج بوبكر
حميدة بن الحاج حمودة دامرجي	محمد بن محمد الشاوش
عبد الله بن محمد الهدة	محمد بن سعيد بطيخ
علالة بن الحبيب الحشايشي	محمد بن صالح القسنطيني
أحمد بن محمد السهيلي	محمد بن أحمد الدهيسي
علي بن أحمد التومي	أحمد بن محمد غديرة
محمد الأخضر بن طعم الله	حسونة بن محمد الصفاقسي
علي بن علي بن عثمان	حسونة بن الصادق التستوري
محمد بن إبراهيم السوسي	عثمان بن الباجي بن عمر
محمد بن الحاج محمد مرزوق	حسن بن حمودة بن قبوان
أحمد بن يوسف القبائلي	محمد بن صالح بن بوبكر المولهي
أحمد بن الشاذلي	علي بن محمد بن خضر
الشاذلي بن الحاج عمار حلموش	صالح بن محمد بن صالح الأكودي
الحاج حسن بن محمد القليبي	سالم بن محمد بن سالم
محمد بن الحاج علي حميدة	العروسي بن محمد داود
الحبيب بن عبد السلام الحشاني	

1903

محمد بورقيبة	محمد بن مصطفى المعتمري
محمد بن حمودة العنابي	يوسف بن أحمد زويتن
محمد الطاهر بن محمد البخاري التوزري	بوروي بن علي الفندري السوسي
محمد الطاهر بن محمد القروي	علي بن محمد بوزقرو المستيري
محمد الطاهر بن علي قاسم	الصادق الزواري
عبد العزيز العنابي	محمد بن علي العبدلي
عبد اللطيف بن إبراهيم بوعلاق التوزري	أحمد بن خليفة النجار
أحمد بن الحطاب المرواني	محمد الصفار القروي
أحمد بن البشير النعيسي	أحمد ثابت
محمد بن محمد الطاهر بن سلامة	الشاذلي بن عامر الشتاوي

1904

محمد الطاهر بن الشيخ محمود معاوية	محمد بن الحاج حسن شنيق
محمد بن الشيخ حسن القصاب الهلالي	

1905

علي بن الكحلا	عبد الله بن عبد الرزاق الصيادي
محمد الجيلاني الغريسي	علي بن محمود التميمي
عبد الله بن الصادق الماجري	محمد الطاهر الكعاك
أحمد بن محمد الباهي	صالح بن أحمد بن بوتيتي
الصادق بن محمد الماجري	محمد بن أحمد بن عباس

1907

الحبيب المنكبي

1908

محمود بن حميدة	محمد القداشي
----------------	--------------

الطاهر بن عيسى
علي بن الحاج محمد بن عمر

أحمد جابر
محمد بن الحاج عثمان القلال

1910

الصادق السباعي
حمودة الطرابلسي
محمد القبائلي
بكار الوسلاتي

حسن بعباع
محمد بالحاج محمد بن عمار
الطاهر القفصي

1911

حاي شمله
بوبكر بن ضو الجمني
محمد الصغير القفصي
محمد حمزة

محمد مناشو
مصطفى الغربي
أحمد بن يوسف القبائلي
محمد بن محمود بن الخوجة

1912

الشاذلي بن رمضان
إبراهيم الجمني
الطيب بن إبراهيم الجمني

محمد العربي الشابي البوليلي
أحمد بن أحمد بن غازي

1913

محمد الطاهر بن محمد الشريف
محمد الزيتوني القفصي

محمد بن إسماعيل زروق

1914

أحمد بن قاسم زمندر

1917

محمد الطاهر بودربالة

1920

صالح بن صالح الشراكي	راجح إبراهيم
محمّد بوحاجب	علي بن وناس بن علي المعتبري
الحاج علي الغنوشي	محمد العربي الشريف

1921

البشير المستيري

1922

عبد القادر الجازي	محمد فن
-------------------	---------